

تعداد 2020 مع ضمانات السرية



اجابتم على إحصاء عام 2020 آمنة مع كافة الضمانات السرية بموجب القانون الفدرالي. ولا يمكن استخدام اجابتم إلا لإنتاج إحصائيات - ولا يمكن استخدامها ضدك بأي طريقة. بموجب القانون ، يتم الحفاظ على سرية جميع الردود على بيانات الأسر والشركات التي يجريها مكتب الإحصاء الأمريكي.

الاستجابة لإحصاء عام 2020 تشكل المستقبل.

تساعد الاستجابة للإحصاء السكاني للمجتمعات في الحصول على التمويل الذي تحتاجه وتساعد الشركات على اتخاذ قرارات تستند إلى البيانات وتنمية الاقتصاد. تؤثر بيانات التعداد على حياتنا اليومية ، حيث تُفيد اتخاذ القرارات المهمة حول تمويل الخدمات والبنية التحتية في المجتمع ، بما في ذلك الرعاية الصحية ومراكز رعاية المسنين والوظائف والتمثيل السياسي والطرق والمدارس والشركات. ينفق أكثر من 675 مليار دولار من التمويل الفيدرالي إلى الولايات والمجتمعات المحلية كل عام بناءً على بيانات الإحصاء.



ردود التعداد الخاصة بك آمنة ومكفولة الضمانات والسرية.

بموجب القانون ، يُطلب من مكتب الإحصاء حماية أي معلومات شخصية تجمعها والحفاظ عليها في سرية تامة. يمكن لمكتب الإحصاء استخدام اجابتك فقط لإنتاج إحصائيات. وكل موظف في مكتب الإحصاء يؤدي اليمين الدستورية لحماية معلوماتك الشخصية مدى الحياة. ولا يمكن استخدام اجابتك لأغراض إنفاذ القانون أو لتحديد من أهليتك الشخصية في الحصول على مزايا حكومية.

بموجب القانون ، لا يمكن استخدام ردودك ضدك.

بموجب القانون ، لا يمكن استخدام ردود الإحصاء ضدك من قبل أي وكالة حكومية أو محكمة بأي شكل من الأشكال - وليس من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ، وليس من قبل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ، وليس من قبل وزارة الأمن الداخلي (DHS) ، وليس من قبل إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE). يشترط القانون على مكتب الإحصاء الحفاظ على سرية معلوماتك واستخدام ردودك فقط لإنتاج إحصاءات.

القانون بموجب لا يمكن

مشاركة المعلومات الشخصية

بموجب قانون 13 من قوانين الولايات المتحدة ، لا يمكن لمكتب الإحصاء نشر معلومات محددة حول الأفراد أو الأسر أو الشركات ، حتى لو كالات إنفاذ القانون.

ينص القانون على أنه لا يجوز استخدام المعلومات التي يتم جمعها إلا للأغراض الإحصائية وليس لأي غرض آخر.

لدعم البحث التاريخي ، يسمح القانون 44 من قوانين الولايات المتحدة للمحفوظات والسجلات الوطنية بإصدار سجلات الإحصاء فقط بعد 72 عاماً.

يقسم جميع موظفي مكتب الإحصاء اليمين لحماية معلوماتك الشخصية مدى الحياة ، وأي انتهاك للقسم يعاقب بغرامة تصل إلى 250,000 دولار أو السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات أو العقوبتين معاً.

لا توجد استثناءات.

يشترط القانون على مكتب الإحصاء الحفاظ على سرية معلومات الجميع. بموجب القانون ، لا يمكن استخدام ردودك ضدك من قبل أي وكالة حكومية أو محكمة بأي شكل من الأشكال. لن يقوم مكتب الإحصاء بمشاركة اجابات الفرد مع وكالات إنفاذ الهجرة أو وكالات إنفاذ القانون أو السماح باستخدام تلك المعلومات لتحديد الأهلية في الحصول على مزايا حكومية. يوضح القانون 13 أنه لا يمكن استخدام البيانات التي يجمعها إلا لأغراض إحصائية - لا يمكننا السماح باستخدامها في أي شيء آخر ، بما في ذلك إنفاذ القانون.

إنه اختياريك: يمكنك الرد بشكل آمن عبر الإنترنت أو البريد أو الهاتف.

سيكون لديك خيار الاستجابة عبر الإنترنت أو البريد أو الهاتف. سيتم زيارة الأسر التي لا تستجيب بإحدى هذه الطرق من قبل موظفي الإحصاء لجمع المعلومات شخصياً. بغض النظر عن كيفية الرد ، فإن معلوماتك الشخصية محمية بموجب القانون.

تكون اجاباتك عبر الإنترنت في مأمن من القرصنة وغيرها من التهديدات الإلكترونية.

يتخذ مكتب الإحصاء احتياطات قوية للحفاظ على أمان الردود على الإنترنت. يتم تشفير جميع البيانات المقدمة عبر الإنترنت لحماية الخصوصية الشخصية ، وبرنامج الأمن السيبراني لدينا يلبي أعلى وأحدث المعايير لحماية المعلومات الشخصية. بمجرد استلام البيانات ، فإنها لم تعد على الإنترنت. من اللحظة التي يقوم فيها مكتب الإحصاء بجمع الردود ، ينصب تركيزنا والالتزام القانوني على الحفاظ عليها في سرية تامة.

نحن ملتزمون بالسرية.

في مكتب الإحصاء الأمريكي ، نحن ملتزمون تماماً بالحفاظ على سرية إجاباتك. يعني هذا الالتزام أن تقديم إجاباتك يكون في أمان مع معرفة أنه سيتم استخدامها فقط لرسم صورة إحصائية لأمتنا ومجتمعنا.

يمكنك التعرف على المزيد حول برنامج حماية البيانات والخصوصية التابع لمكتب الإحصاء على www.census.gov/privacy.



القوانين التي تحمي معلومات الإحصاء الشخصي واجهت تحديات.

في عام 1982 ، أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنه حتى العناوين هي سرية ولا يمكن الكشف عنها من خلال الاكتشاف القانوني أو قانون حرية المعلومات (FOIA). في عام 2010 ، قررت وزارة العدل الأمريكية أن قانون باتريوت لا يلغي القانون الذي يحمي سرية ردود الإحصاء الفردي. لا توجد محكمة قانونية يمكنها استدعاء معلومات الإحصاء.